واحفظ الممكن حالة تيقن الموت الذبح فيضمن بالقيمة ولا يذبح الحي والبعل
اذ الذبح لا يصلح لحمها ولا يذبح الفرس ايضا عندهما خلافا للثاني لهم
الفرس مكروه كراهة تحريمية ولو شرط على الراعي ان يذبح ما خيف هلاكه
فلم يذبح فهلك ينبغي ان يبرأ اذ في هذا الشرط الضمان فيما تحقق انفاذه فلا يضمن
وشرط الضمان على الآمين باطل قالوا هذا في فصوله وعندي انه يصح هذا الشرط
لما مر ان صحة مثله في الحفظ فكأنه شرط عليه غاية ما في وسعه من الحفظ فيجب فلم يذبح
فقد قصر في حفظ شرط عليه فيضمن بسبب قال الراعي قد ذبحها ميتة وقال ربها ذبحتها
حية صدق الراعي ولو قال الراعي قد ذبحتها مرضا وانكر ارباب ربها صدق ربها ويضمن
الراعي اذا اقر بسبب الضمان بسبب شرط على الراعي ان يأتي بسبعة ما هلك لم يصح
الشرط وصدق الراعي في الهلاك ان لم يأت بالسبعة في ضمان الحارس اتفاقا
رجلا لحفظ فاراد او صوانيه فضاع منها شيء قيل يضمن عندهما ولو ضاع من خارجها

لانه امين مشترك وقيل لا فانه الصحيح وبه يفتى ولو ضاع من داخلها بان نقب
اللص فلا يضمن اجماعا بخلاف الاصح او الاموال بحفظة فلا يضمن اجماعا وكل السوق
على هذا الخلاف وافتى ابو جعفر انه يضمن ما كان خارج السوق لا ما داخله
نوم الحافظ بالبيع عنه لا يضمن وان كان بعد نوم الحافظ اضاعة تضمن
ذ ضمان الحي الاستأجر هالا يحل ذبحها فذبحها واغرم ضمن لتوله
وهذا لو انكرته وسعه الطريق اما لو وقع بوحي انه لقطة فلا اجر ولا ضمان

Copyright © King Saud University